

في أسبوع واحد البورصة المصرية تفقد 86.9 مليار جنيه وسط هبوط جماعي للمؤشرات



الأحد 24 مايو 2026 10:00 م

كشفت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع المنتهي قبل عطلة عيد الأضحى عن خسارة رأس المال السوقي نحو 86.9 مليار جنيه، ليغلق عند مستوى 3.719 تريليونات جنيه، بنسبة هبوط بلغت 2.3%، وسط تراجع جماعي للمؤشرات الرئيسية والمتوسطة والصغيرة

وتضع هذه الخسارة الحكومة أمام نتيجة لا تصلح معها لغة التطمين المعتادة، لأن هبوط السوق بعد موجات صعود لا يعني تصحيحاً صحيحاً فقط، بل يكشف اعتماد البورصة على سيولة قصيرة الأجل ومزاج مضاربيين، لا على اقتصاد منتج يطمئن المستثمرين ويحمي صغار المتعاملين

تصحيح أم انكشاف لهشاشة السوق

في البداية، تراجع المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 2% ليغلق عند 52090.96 نقطة، بينما هبط مؤشر EGX70 للأسهم الصغيرة والمتوسطة بنسبة 4.56%، وانخفض مؤشر EGX100 بنسبة 4.07%، وهو هبوط أوسع من مجرد جني أرباح في سهم أو قطاع واحد

ثم جاءت قراءة رئيس البورصة المصرية السابق محمد فريد التي وصفت التراجع بأنه جني أرباح طبيعي بعد موجات صعود متتالية، لكنها لا تكفي وحدها لشرح حجم الهبوط في الأسهم الصغيرة والمتوسطة، لأن التصحيح الواسع يكشف ضعف قاعدة الطلب عند أول ضغط بيعي جاد

وعلى هذا الأساس، لا يستطيع الخطاب الحكومي بيع الصعود باعتباره شهادة نجاح، ثم يصف الهبوط فوراً بأنه حركة طبيعية بلا دلالة، فالسوق الذي يفقد عشرات المليارات في أسبوع يحتاج تفسيراً يرتبط بالسيولة والثقة والمخاطر، لا بجملة مطمئنة تصلح للنشرات الرسمية

كذلك، تشير تحركات الأسبوع إلى أن الارتفاعات السابقة لم تكن محصنة بأرضية اقتصادية صلبة، لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعرضت لضغط أشد من المؤشر الرئيسي، وهذا يعني أن المستثمر الضعيف دفع الفاتورة الأكبر عندما بدأ البيع، بينما بقيت المؤسسات أقدر على تقليل خسائرها

وفي هذا المحور، تكتسب قراءة فريد وظيفة محددة داخل التقرير، لأنها تشرح الجانب الفني للتصحيح، لكنها تفتح سؤالاً أكبر عن مسؤولية الحكومة في ترك السوق معلقاً بين موجات صعود سريعة وهبوط حاد، بدل بناء سوق عميقة تمول الشركات وتحمي المدخرات

لذلك، يظهر الهبوط كإشارة سياسية اقتصادية لا كرقم في شاشة التداول فقط، فالبورصة تعكس ثقة المستثمر في قدرة الدولة على إدارة الدين والفائدة وسعر الصرف والطروحات، وعندما تغيب الرؤية تتحول أي موجة بيع إلى اختبار يكشف هشاشة الأساس

الأجانب والربح يبيعون والثقة تغيب

في السياق نفسه، سجلت تعاملات الأسبوع ضغوطاً من المؤسسات العربية والأجنبية، مع صافي بيع للأجانب بنحو 587.7 مليون جنيه، وصافي بيع للعرب بنحو 790 مليون جنيه، وهي أرقام تكشف أن الأموال الأكثر حساسية للمخاطر لا تنتظر خطابات الحكومة عندما تشعر بالخطر

بعد ذلك، قال محلل أسواق المال أحمد معطي إن الأسواق الناشئة، ومنها مصر، تتأثر بتذبذب أسعار الفائدة عالمياً وحالة عدم اليقين الدولية، وهذا التفسير يضع السوق المصرية في سياق خارجي مهم، لكنه لا يعفي الحكومة من مسؤولية بناء بيئة داخلية أقل هشاشة

ومن جهة أخرى، لم يكن خروج جزء من الأموال الأجنبية مفاجئاً في سوق لا يزال يتربص بقرارات الفائدة والسياسة النقدية والطروحات الحكومية، لأن المستثمر الأجنبي لا يشتري وعوداً عامة، بل يبحث عن وضوح في سعر الصرف وتكلفة التمويل وملكية الدولة ومصير الضرائب

بالمقابل، تواصل الحكومة الحديث عن الطروحات وجذب الاستثمار، بينما تكشف شاشة التداول أن المستثمرين يطلبون محفزات حقيقية لا مؤتمرات، فغياب الطروحات القوية وتأخر إصلاحات السوق وارتفاع الدين العام تجعل البورصة رهينة خبر خارجي أو قرار فائدة أو موجة بيع مؤسسية

وعليه، تخدم قراءة معطي محور الثقة الخارجية، لأنها تشرح أثر أسعار الفائدة وعدم اليقين على شهية المخاطرة، لكن المشكلة المصرية أعمق من الخارج، فالسوق المحلي كان يحتاج من الحكومة إلى حماية مؤسسية من التقلبات لا انتظار هدوء الأسواق العالمية كي يتنفس

لهذا، تبدو البورصة مثل مرآة دقيقة لاقتصاد يدار برد الفعل، فكلما ارتفع المؤشر استخدمته السلطة كدليل على نجاح السياسات، وكلما هبط سارعت إلى وصف الهبوط بأنه تصحيح طبيعي، بينما يتكبد صغار المستثمرين خسائر حقيقية لا تعوضها الكلمات

الأسهم الصغيرة تدفع الثمن الأكبر

في المحور الثالث، كشف هبوط EGX70 بنسبة 4.56% أن الأسهم الصغيرة والمتوسطة كانت الحلقة الأضعف في موجة التراجع، وهذا المؤشر يضم شريحة واسعة من الشركات التي يدخلها الأفراد بحثاً عن مكاسب أسرع، لذلك يظهر فيه الخلل فور تراجع السيولة

ثم قال هشام توفيق، رئيس قسم التحليل الفني بإحدى شركات الأوراق المالية، إن الأسهم الصغيرة والمتوسطة تضررت من ضعف السيولة وغياب القوى الشرائية الكافية، وهو توصيف يشرح لماذا يصبح المستثمر الفرد أول من يدفع الثمن عندما يتراجع الطلب المؤسسي ويشد البيع الجماعي

كما أن تراجع الأسهم القيادية في قطاعات البنوك والعقارات زاد الضغط على نهاية الأسبوع، لأن هذه القطاعات تقود المزاج العام للسوق، وعندما تفقد زخمها تنتقل العدوى إلى الأسهم الأصغر، فيجد المستثمر الفرد نفسه أمام شاشة حمراء بلا مشتريين كافيين

وبناء على ذلك، لا تبدو خسارة الأسهم الصغيرة تفصيلاً فنياً، بل تظهر كدليل على فشل أوسع في حماية قاعدة المستثمرين الجدد، فالسلطات تتحدث عن توسيع قاعدة المتعاملين، لكنها لا توفر عملاً ورقابة وثقافة مالية كافية تمنع تحويلهم إلى وقود للمضاربات

هنا تخدم قراءة توفيق محور السيولة بوضوح، لأنها تربط الهبوط بغياب القوى الشرائية، وتكشف أن السوق لا يحتاج فقط إلى صعود المؤشر الرئيسي، بل يحتاج إلى سيولة منظمة ومؤسسات قوية وقواعد إفصاح تحمي الشركات الصغيرة والمتوسطة من تقلبات البيع المفاجئ

إضافة إلى ذلك، يطرح ضعف السيولة سؤالاً عن جدوى الخطاب الرسمي حول البورصة كأداة تمويل، لأن السوق التي تهتز أسهمها الصغيرة بهذه السرعة لا تستطيع أداء دور تمويلي مستقر للشركات، ولا تستطيع جذب مدخرات الناس إذا بقيت المخاطر أكبر من قدرة الرقابة على الضبط

في النهاية، لا تكشف خسارة 86.9 مليار جنيه أسبوعاً شيئاً فقط، بل تكشف سياسة اقتصادية تركت السوق بين فائدة مرتفعة ودين ثقيل وطروحات مؤجلة ومؤسسات أجنبية مترددة، ثم تطلب من المستثمر أن يصدق أن كل هبوط مجرد جني أرباح عابر

وبذلك، يصبح تراجع البورصة رسالة مباشرة للحكومة قبل أن يكون خسارة للمتعاملين، فالسوق لا يحتاج بيانات تهدئة بل يحتاج اقتصاداً أقل اعتماداً على الأموال الساخنة، وشفافية أكبر في الطروحات، وسياسة نقدية واضحة، ورقابة تمنع أن يدفع صغار المستثمرين ثمن ارتباك الدولة